

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

EX.CL/321 (X)

تقرير عن الوضع
في الشرق الأوسط وفلسطين

-

أولاً- مقدمة:

- 1- لقد شهدت المنطقة سلسلة من التطورات والأحداث الهامة منذ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في بانجول، جامبيا في يونيو 2006 . وقد تضمنت هذه الأحداث الاحتجاز غير الشرعي المستمر للسجناء في أريحا، اختطاف عدد من الوزراء الفلسطينيين وأعضاء في المجلس التشريعي وحبسهم، التصعيد العسكري الإسرائيلي ودوامة العنف الممارس ضد الفلسطينيين، الهجوم الكبير الذي شنته إسرائيل على مدينة بيت حنون والذي أسفر عن مقتل فلسطينيين، مواصلة بناء الجدار الفاصل، توسيع المستوطنات والإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة "القدس" المقدسة، استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني، الكارثة الإنسانية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والوضع السياسي في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 2- فضلا عن هذه الأحداث والتطورات الأخرى في المنطقة، هناك عرض لتشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين وهدنة هشة بين الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية.

ثانياً- التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

أ) استمرار الاحتجاز غير الشرعي لسجناء أريحا والوزراء الفلسطينيين وأعضاء المجلس التشريعي:

3- تستمر الحكومة الإسرائيلية في احتجاز 22 وزيرا وعضوا في المجلس التشريعي بطريقة غير شرعية دون محاكمتهم أو توجيه تهم لهم. فهذا الاحتجاز يعتبر انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي وعانقا واضحا أمام الجهود الجارية لاستئناف عملية السلام في المنطقة. علاوة على ذلك، تجاهلت إسرائيل جميع نداءات السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي بإطلاق سراح المحتجزين الفلسطينيين وعلى وجه الخصوص أحمد سعدات، العضو المنتخب في المجلس التشريعي والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي أختطف من سجن أريحا في منتصف عام 2005.

4- ومن جهتها، وجهت السلطة الفلسطينية نداء إلى المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن للأمم المتحدة لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعاني من حرب الإبادة التي تشنها ضده إسرائيل ومن اعتداءاتها المكثفة المنتهكة لمبادئ حقوق الإنسان والحق في الحرية وتقرير المصير.

5- لقد نددت السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي بشدة استمرار الاعتقال والاحتجاز الإسرائيلي غير الشرعي لأكثر من 9500 فلسطيني وتحديد الاحتجاز الأخير للوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين ودعيا إلى إطلاق سراح المحتجزين.

(ب) التصعيد العسكري الإسرائيلي ودوامة العنف الممارس ضد الفلسطينيين:

6- بالرغم من انسحاب قواتها وإعادة انتشارها من غزة وترحيل المستوطنين منها، لا تزال إسرائيل تسيطر فعليا على غزة محبطة جهود السلطة الفلسطينية لممارسة الحكم ومتسببة بذلك في تفاقم حدة الأزمة الإنسانية التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

7- كاستعراض آخر مدبر لهيمنتها العسكرية، تقوم إسرائيل منذ يونيو 2006 بتكثيف هجومها ضد غزة مستخدمة إجراءات عشوائية وغير متناسبة تهدف إلى إرهاب سكان غزة وبالتالي تؤدي إلى انتهاكات خطيرة للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الأطراف وارتكاب جرائم الحرب.

8- منذ يوليو الماضي حتى 28 نوفمبر، شنت إسرائيل هجوما عسكريا مكثفا على الأراضي الفلسطينية وتحديدا في قطاع غزة مخلفة أكثر من 400 قتيل وأكثر من 1000 جريح في صفوف المدنيين. ومن بين أعمال العنف الأخرى، التدمير الواسع للملكيات العامة والخاصة، وقيام القوات العسكرية الإسرائيلية بعدة هجمات بما في ذلك شن الغارات الجوية بالطائرات الحربية من نوع ف 16 والمروحيات بالإضافة إلى اعتقال 112 فلسطينيا وتدمير منازل للفلسطينيين والقيام بعدة هجمات على الملكيات الفلسطينية العامة والخاصة معظمها تستخدم لأغراض مدنية. كما تشمل هذه الحوادث أيضا تدمير ثلاثة جسور رئيسية مما أدى إلى تقسيم غزة إلى ثلاث وحدات منعزلة

بعضها عن بعض وإلحاق الأضرار بالمؤسسات الحكومية مثل بنائتي وزارة الخارجية والجامعة الإسلامية.

9- علاوة على ذلك ، وخلال هذه الفترة، قام الجيش الإسرائيلي بتدمير محطة الطاقة الكهربائية الوحيدة في غزة والتي تزود 60 بالمائة من السكان بالكهرباء. وكنتيجة لذلك، تعطل تزويد 1,4 مليون من سكان غزة بالكهرباء. كما أعاق نقص الكهرباء قدرة المستشفيات على توفير الخدمات وأوقف عمل مرافق المياه وإدارتها إلى جانب مؤسسات الخدمات العامة الأخرى. وسيستغرق تصليح المحطة وإعادة التزويد بالكهرباء شهورا عديدة وسيكلف الملايين من الدولارات بالرغم من الشروع في أعمال الصيانة جزئيا في بعض المناطق.

10- بالإضافة إلى مهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية، قامت إسرائيل في العديد من المناسبات بإغلاق نقاط العبور في رفح ، قاطعة الطريق أمام الآلاف من الفلسطينيين الذين بقوا في الجانب المصري من الحدود حيث لقي منهم سبعة أشخاص حتفهم بسبب انتظارهم لأيام عديدة دون الحصول على مأوى أو مياه صالحة للشرب. وبالرغم من موافقة إسرائيل على إعادة فتح الحدود للحركة المحدودة لمدة أربعة أيام ونصف يوم بغية السماح للآلاف من الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، ظلت نقطة العبور في رفح التي تعتبر النقطة الوحيدة للدخول إلى غزة والخروج منها مغلقة وبالتالي بقي 1,4 مليون فلسطيني محاصرين في المدينة.

11- كما قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية من نوع ف 16 باختراق جدار الصوت بشكل متكرر متسببة في تدمير شبايبك منازل المدنيين ومخلفة آثارا نفسية على السكان المدنيين الذين لا تزيد أعمار معظمهم عن 15 عام.

12- ولقد تم تشريد 5000 فلسطيني على الأقل من مناطق عشوكة وبيت حنون وبيت لاهيا بسبب الأعمال العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في غزة. كما احتفظ الجيش الإسرائيلي لفترة من الزمن منطقة خالية من إطلاق النار في شريط يبلغ طوله 9,5 كم² شمال غزة مهددا بإطلاق النار على أي شخص يوجد في المنطقة.

13- علاوة على ذلك، واصلت إسرائيل سياسة تقسيم الأراضي الفلسطينية من خلال بناء جدار ضم الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية وفرض العزلة على القدس الشرقية من بين إجراءات مضرة أخرى من شأنها تفويض فرص تحقيق السلام واستباق نتائج أي وضع نهائي محتمل للمفاوضات. ولقد خلفت آخر الأعمال الهجومية العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ما يقارب 400 قتيل فلسطيني حيث اعتبرت اعتداءا صارخا على الفلسطينيين.

14- على المستوى السياسي، فإن سياسة الجانب الواحد التي تتبناها إسرائيل تعتبر تجسيدا لفشل السياسة الإسرائيلية ككل اتجاه الفلسطينيين حيث إن الحل الذي يتم التفاوض عليه على أساس القواعد القانونية القائمة هو الخيار الوحيد القابل للتنفيذ والمتمثل تحديدا في انسحاب إسرائيل من حدود يونيو 1967 طبقا لقرار الأمم المتحدة رقم 242 .

15- يواصل المجتمع الدولي تنديده بجميع هذه الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المدنيين في شمال قطاع غزة والضفة الغربية والتي راح ضحيتها ما يقارب 4570 شخصا خلال السنوات الست الماضية من الانتفاضة وخلفت أكثر من 30800 جريح و3530 معاق.

ج) الهجوم الإسرائيلي المكثف والإبادة الجماعية للفلسطينيين في مدينة بيت حنون

16- في بيت حنون شمال قطاع غزة ، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باعتداء وغارة داما ستة أيام كجزء مما سمي بعملية " سحب الخريف". وقد بلغ عدد القتلى 60 شخصا من بين رجال ونساء وأطفال بحيث ينتمي 16 منهم إلى نفس العائلة بالإضافة إلى 260 جريحا على الأقل كان منهم أكثر من أربعين في حالة خطيرة ، علما بأن معظم الضحايا هم من المدنيين العزل. كما نتج عن الهجوم اعتقال عدد من الأشخاص بعد فرض منع التجول على المدينة. فقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية إغلاقا محكما وكاملا للمدينة متسببة في تدهور مزيد من ظروف عيش كانت سيئة أصلا ، نظرا لتوقيف الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإمداد بالمياه وتدمير البنية التحتية.

17- لقد أدان المجتمع الدولي هذا الاعتداء الهجمي والهجوم الذي شنته المدفعية الإسرائيلية على بيت حنون في الوقت الذي كان يعلم فيه القادة الإسرائيليون أو كان يجب عليهم أن يعلموا أن حياة المدنيين أهم من أي تفوق عسكري.

18- ومن الأحداث التي اكتست أهمية خاصة قرار وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم الطارئ في القاهرة في 13 نوفمبر بخرق الحصار المفروض على المساعدات إلى الشعب الفلسطيني فورا. فقد أعربوا عن أسفهم الشديد للفتوة الأمريكي في مجلس الأمن للأمم المتحدة ضد المقترح العربي الذي يدين الهجمات المدفعية الإسرائيلية الفتاكة على بيت حنون. الذي اعتبره العرب كرسالة تشجيع لإسرائيل على مواصلة اعتداءاتها ضد الفلسطينيين. كما دعا وزراء الخارجية العرب إلى عقد مؤتمر للسلام تحضره الأطراف العربية وإسرائيل والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن للأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل شامل وعادل للنزاع العربي- الإسرائيلي. ودعا الوزراء أيضا إلى إجراء تحقيق دولي حول مجزرة بيت حنون والاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب نشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني. فضلا عن ذلك، دعا وزراء الخارجية العرب

مجلس حقوق الإنسان لعقد اجتماع عاجل من أجل بحث مسألة الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين علما بأن المجلس قد قام لاحقا بإدانة الهجوم ونتأجه.

19- لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة الخاصة حول " الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وبقيّة الأراضي الفلسطينية المحتلة" قراراً تدعو فيه بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الشرق الأوسط إلى بحث مسألة الأعمال الهجومية الأخيرة التي شنتها إسرائيل على بين حنون. وقد صوتت أغلبية البلدان بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح هذا الإجراء في حين كانت الولايات المتحدة وإسرائيل من بين البلدان السبعة التي عارضت القرار. لقد أدان المشروع الذي تم عرضه على الجمعية العامة أعمال القتل وطلب "الوقف الفوري للغارات العسكرية وأعمال العنف والترهيب والاستفزاز والتحريض والتدمير بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بما في ذلك الإعدام خارج النطاق القضائي وتفجير المناطق المدنية الفلسطينية والغارات الجوية وإطلاق الصواريخ". وقد جاء ذلك بعد اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف قراراً يندد فيه أيضاً بأعمال القتل ويوفد من خلاله بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة.

20- ومن جهته، أصدر الاتحاد الأفريقي بياناً صحفياً يدين فيه الهجوم العنيف الذي شنته القوات الإسرائيلية على بيت حانون. كما دعا أيضاً الحكومة الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لمثل هذه الأعمال العدائية ودعا أعضاء الرباعية لحث الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات حتى يسهل تنفيذ خطة خريطة الطريق لتحقيق استقلال الشعب الفلسطيني.

د) التدهور المستمر للوضع الاقتصادي الفلسطيني والكارثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

21- لقد أدى الخنق الاقتصادي الذي تعاني منه غزة إلى تدهور الوضع السياسي وعدم استقرار الوضع الأمني في فلسطين. وعليه، لم يكن بالإمكان تفادي ضعف الكفالة الاجتماعية التي ازدادت سوءاً نظراً لكون ما يقارب نصف السكان يعانون حالياً من البطالة ويعيش ثلاثة أرباعهم في فقر مدقع.

22- علاوة على ذلك، ازداد الوضع الاقتصادي الفلسطيني سوءاً نظراً لسياسة الإغلاق المستمرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. فقد فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على حركة الأشخاص والسلع داخل وخارج غزة حتى بعد "إنهاء مهمتها العسكرية" مضعفة بذلك الاقتصاد في غزة ومن ثم قدرة السلطة الفلسطينية على تحصيل الدخل من الرسوم بالإضافة إلى احتجاز الحكومة الإسرائيلية لعوائد الرسوم الخاصة بالسلطة الفلسطينية والتي تصل إلى 60 بالمائة من رسوم السلطة الفلسطينية

على الدخل. فضلا عن ذلك، لم يسمح لأي عامل فلسطيني بالمرور عبر نقاط العبور التجارية منذ 12 مارس 2006 حيث ظلت نقطة عبور قرني التي تعتبر المحطة الأساسية لشحن السلع مغلقة منذ 15 أغسطس 2006 أمام كافة عمليات الشحن بما في ذلك المساعدة الإنسانية. لقد أبلغت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بأن نقص الغذاء والتزويد بالوقود ومواد البناء تعيق عملياتها في قطاع غزة. فبلدية غزة تحتاج إلى 30 شاحنة نقل أنابيب لتحسين نظام صرف المياه.

23- فيما يخص صناعة صيد الأسماك، فقد أعيقت بسبب الحظر الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلية على مناطق الصيد في قطاع غزة لما يقارب 50 يوما. وقد طلبت النقابة العامة للصيد البحري مساعدة المجتمع الدولي لتلبية احتياجات الصيادين وعائلاتهم حيث يوجد حوالي 5000 صياد مرخص لهم بالصيد في قطاع غزة معظمهم يعملون أسرا كبيرة العدد.

24- في حين يستمر الحظر على نقل المساعدة الإنسانية والمالية إلى السلطة الفلسطينية، يزداد الوضع الاقتصادي سوءا يوما بعد يوم. ففي الحقيقة، لم يتقاضى موظفو الحكومة الفلسطينية مرتباتهم في الأشهر الثمانية الماضية. فكل هذه الأعمال العدائية والسياسات الوحشية جعلت الشعب يعيشون وضعاً مزرياً حيث بلغت نسبة الفقراء 75 % في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل ما يقارب 50%.

25- تزعم الحكومة الإسرائيلية بأن الوضع الإنساني والاقتصادي المزري الذي يعيشه قطاع غزة له سبب واحد هو "احتجاز المحاربين الفلسطينيين للجندي الإسرائيلي جيلاد شاليت في يونيو الماضي من مركز للقوات الإسرائيلية التي كانت تقصف غزة بالقنابل. وفي الحقيقة، فإن إسرائيل دائما تخلق الأسباب لعمليات القمع والتدمير والقتل في غزة مهما كانت الظروف.

هـ) عرض تشكيل حكومة وحدة وطنية:

26- فيما يخص التشكيل المحتمل لحكومة وحدة وطنية، أكدت القيادة الفلسطينية من جديد على الحاجة إلى تشكيل مثل هذه الحكومة لحماية وتعزيز الوحدة الوطنية إلى جانب تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الحكومة ستساهم في رفع الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على السلطة الفلسطينية في بداية هذا العام بعد انتخاب حماس. وفي هذا الصدد، اتفقت فتح وحماس اللذان يعتبران من أهم الأحزاب على الوزارات التي ستؤول إلى كل منهما.

27- وفي الوقت نفسه، التقى الرئيس عباس بالوزيرة الأمريكية للشؤون الخارجية، كوندوليزا رايس في أريحا في نهاية نوفمبر. وقد أعرب المسؤولون في فتح عن شكوكهم بشأن احتمال تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب رئيس الوزراء إسماعيل هنية عن نفس الانشغال قائلاً إن المحادثات

بشأن تشكيل مثل هذه الحكومة قد وصلت إلى طريق مسدود في " المرحلة الأخيرة". لقد أقر هنية الذي أنهى لتوه جولته العربية والإسلامية الأولى بأن بعض العراقيين والمشاكل تحول دون استكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مؤكداً على أن المحادثات ستتواصل.

28- تمخضت التناقضات السياسية الداخلية الفلسطينية عن وضع أمني مثير للقلق في الأراضي الفلسطينية. ووقعت خلال الشهور الأخيرة مواجهات بين الفلسطينيين أثرت على التوازن الهش القائم في هذه الأراضي. وساهم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في توفير الظروف الملائمة لإقامة حوار يرمي إلى تعزيز صفوف الفلسطينية. والحفاظ على الوحدة الوطنية والحيلولة دون استمرار المواجهات الداخلية.

29- في هذا السياق ، قدم المعتقلون السياسيون في السجون الإسرائيلية، وثيقة التفاهم الوطني بين الفصائل الفلسطينية التي اتفقت على ضرورة تشكيل حكومة للوحدة الوطنية تكون مهمتها رفع الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي؛ لكن الاتفاق على برنامج حكومة الوحدة الوطنية وتوزيع الحقائق الوزارية تطلب عدة شهور من المباحثات بين ممثلي حركتي حماس وفتح اللتين لم تتمكنتا حتى الآن من تحقيق نتائج نهائية، مما دفع السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ، في سعيه لوضع حد للأزمة إلى الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مسبقة، وهو قرار لم يحظ بإجماع لدى مختلف الفصائل الفلسطينية.

(و) الهدنة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية:

30- بيد أنه حدث تطور مشجع في المنطقة وهو أن إسرائيل توصلت إلى اتفاق هدنة في 28 نوفمبر مع السلطة الفلسطينية. ومن المؤكد أن هذا التطور الحديث يبعث على الشعور بالأمل. ويمكن أن يهيئ الاتفاق على الهدنة في قطاع غزة مناخاً جديداً في العلاقات مع الفلسطينيين ويتعين على كلا الطرفين عدم تفويت هذه الفرصة دون تحقيق عمل إيجابي.

31- وستكون الهدنة قادرة على الصمود إذا ما طبقت على كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وتعتبر كل عملية عسكرية في الضفة الغربية مسؤولة عن تنفيذ الهدنة التي في حد ذاتها تشجع على إمكانية صدور ردّ من الفصائل الفلسطينية والعكس بالعكس. ومن ثم ، فإن العملية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قلقيلية في 4 ديسمبر، بعد نفاذ الهدنة في غزة – وهي عملية أسفرت عن وفاة عضو في لجنة المقاومة الشعبية وامرأة عمرها 55 عاماً – كانت مضرّة ولم يكن لها مبرر. وعليه ، فإذا أراد كل من الطرفين إعطاء وقف إطلاق النار الفرصة ، فإن عليهما التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس. وإن أي انتهاك لهذه الهدنة ، لن تخدم الجهود الرامية إلى توطيد وقف إطلاق النار.

ز) المبادرات الجديدة لإنعاش عملية السلام:

32- خلال الشهور الأخيرة من السنة المنصرمة، اتخذت عدة مبادرات لإنعاش عملية السلام التي توقفت تماماً نتيجة تصعيد الأعمال العدائية الإسرائيلية بدون هوادة ضد الفلسطينيين، وجراء استمرار الحصار المالي والاقتصادي المفروض على الحكومة الفلسطينية.

33- بعد مجازر بيت حانون ، والفيثو الأمريكي ضد مشروع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وتوقف عملية السلام، قرر مجلس جامعة الدول العربية، المجتمع على المستوى الوزاري ، الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام تشارك فيه الأطراف العربية وإسرائيل والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، للبحث عن تسوية عادلة للنزاع العربي الإسرائيلي وهذا وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

34- سعياً لتنظيم هذا المؤتمر ، تم تشكيل وفد وزاري عربي يتألف من الرئاسة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية، والعضو العربي في مجلس الأمن والأمين العام، لإجراء المشاورات والاتصالات الضرورية مع مختلف الأطراف الدولية المعنية وخاصة أعضاء اللجنة الرباعية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك مواصلة للمساعي الرامية إلى استئناف عملية السلام.

35- أعلنت أسبانيا وفرنسا وإيطاليا عن مبادرة جديدة لوقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين الطرفين ، وهذا بعد أن بلغ تصاعد العنف درجة تستلزم عملاً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي. وتتمحور هذه المبادرة حول النقاط الآتية:

- الالتزام بوقف لإطلاق النار فوراً بين الطرفين،
- تشكيل حكومة وحدة وطنية مقبولة من جانب المجتمع الدولي.
- تبادل أسرى الحرب الفلسطينيين مقابل الجنود الإسرائيليين الثلاثة الذين يحتجز حزب الله في لبنان اثنين منهم ويحتجز ثالثهم الفلسطينيون في غزة.
- الدعوة إلى مؤتمر دولي يرمي إلى الشروع في إجراء مفاوضات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.
- إرسال قوات دولية من المراقبين إلى قطاع غزة.

36- رفضت إسرائيل المبادرتين العربية والأوروبية المذكورتين أعلاه. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي فاجأ الجميع بالإعلان عن أفكار يشوبها بعض الالتباس نوعاً ما، وتتجاوز بعض أوجه النزاع ، حيث دعا إلى إقامة دولة فلسطينية تحظى بانسجام جغرافي ، وهذا بناء على مفاوضات مباشرة مع

حكومة الوحدة الوطنية وبالتالي انطلاقاً من الاعتراف بإسرائيل والموافقة على الاتفاقات الموقعة من جانب السلطة الوطنية علاوة على وقف أعمال العنف.

الوضع في لبنان:

37- رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد جنوب لبنان وكذلك أمام

استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعة اللبنانية، شن حزب الله اللبناني يوم 12 يوليو 2006، عملية عسكرية على الحدود الجنوبية اللبنانية. وأسفرت هذه العملية عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وأسر جنديين آخرين عاد بهما مقاتلو حزب الله إلى الأراضي اللبنانية بهدف استخدامهما في عملية تبادل للأسرى مقابل الإفراج عن أسرى حرب لبنانيين معتقلين في السجون الإسرائيلية.

38- في أعقاب هذه العملية، شنت القوات العسكرية الإسرائيلية هجمة واسعة

النطاق على لبنان. ودامت هذه الأعمال العدوانية أكثر من شهر قامت خلالها الطائرات الإسرائيلية بقصف مكثف على المدن والقرى اللبنانية جنوب لبنان وعلى الضاحية الجنوبية لبيروت ومنطقة البقاع. ودمرت عمليات القصف أحياء كاملة وأسفرت عن سقوط مئات من الشهداء معظمهم من الأطفال والنساء، وعن آلاف الجرحى وعدد كبير من الضحايا الذين دفنوا أحياء تحت الأنقاض. وكان لهذا العدوان الإسرائيلي آثار جد سيئة على الصعيد الإنساني وعلى البيئة.

39- قامت القوات الإسرائيلية كذلك بتدمير البني التحتية اللبنانية تدميراً شاملاً

حيث قصفت الطائرات العسكرية مطار بيروت والميناء والطرق والجسور عازلة بذلك، بعض المناطق اللبنانية عن بعض وعن العالم الخارجي، مما جعل من المستحيل تقريباً وصول المساعدة الإنسانية وتوجيه الأدوية والمواد الغذائية إلى المناطق المتضررة.

40- إلى جانب ذلك، مارست بعض الأطراف ضغوطاً منعت مجلس الأمن للأمم

المتحدة من اعتماد قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً. ولم يتم اعتماد هذا القرار إلا بعد أكثر من شهر من بدء الهجمات العسكرية الإسرائيلية. ودعا مجلس الأمن في قراره 1701 إلى وقف كامل لجميع الأعمال العدائية سواء من جانب إسرائيل أو حزب الله، كما دعا المجلس كذلك الحكومة اللبنانية وبعثة الأمم المتحدة في لبنان إلى نشر قواتها في الجنوب بصفة مشتركة. وحث القرار الحكومة الإسرائيلية على سحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل متزامن مع بداية نشر القوات اللبنانية وقوات الأمم المتحدة.

41- ازدادت الهوة بين القوى السياسية اللبنانية عمقاً على ضوء تنفيذ القرار

1559 لمجلس الأمن للأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بانسحاب القوات السورية من لبنان أو تفكيك الميليشيات المسلحة، أو رسم الحدود السورية

اللبنانية في مزارع شبعة المحتلة من جانب إسرائيل، أو انسحاب الوزراء الشيعة من الحكومة قبل التصديق على الاتفاق حول إنشاء المحكمة الدولية. -42 في خضم هذا التصعيد، دعا حزب الله وحلفاؤه إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم انتخاب مسبقة، أو إلى النزول إلى الشارع والاعتصام فيه إلى أن تستجيب الحكومة لهذين المطلبين.

التوصيات:

- 43 يستدعي هذا التقرير التوصيات الآتية:
- مساندة الشعب الفلسطيني وإعادة تأكيد التضامن معه في كفاحه المشروع ورفض سياسة الأمر الواقع المعتمدة من جانب إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة تكون القدس عاصمة لها وكذلك الوقف الفوري لبناء الجدار العازل والمستوطنات بشكل خرقاً صارخاً لحقوق الفلسطينيين.
 - إدانة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية، وكذلك اعتقال عدد من الوزراء والنواب الفلسطينيين وتوجيه نداء من أجل إطلاق سراحهم وكذلك إدانة مجزرة بيت حانون التي وقع فيها 20 قتيلاً من المدنيين من أسرة واحدة، بالإضافة إلى كافة الاغتيالات التي ذهب ضحيتها فلسطينيون أو إسرائيليون.
 - العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي على تسوية الأزمة المالية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وحث اللجنة الرباعية على تقديم كل نوع من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وعدم معاقبته على خياراته الديمقراطية.
 - العمل بجدية على توفير جو ملائم لاستئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا سيما وأن الجانبين قد توصلا إلى هدنة تميزت بوقف إطلاق النار بين الجانبين.
 - حث جميع الأطراف الدولية المعنية بالمسألة اللبنانية، على العمل من أجل تعزيز الاستقرار الداخلي في هذا البلد ومنح كل أنواع المساعدة للشعب اللبناني وبخاصة في المناطق التي تعرضت لدمار كبير من قبل الجيش الإسرائيلي خلال حربه الأخيرة على لبنان.
 - مناشدة المجتمع الدولي العمل من أجل استئناف مفاوضات السلام لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان ومزارع شبعه.

2007

Report on the situation in the Middle East and Palestine

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4443>

Downloaded from African Union Common Repository